الإسلام وتكوين الغرب الأوربي في العصر الوسيط

(نقد نظرية هنري بيرين)

أ. م. د. فلاح حسن الأسدي
كلية التربية / ابن رشد – قسم التاريخ

منذ أن نشر بيرين أطروحته الشهيرة حول " ظهور الإسلام وتمزيق وحدة حوض البحر المتوسط " في عام ١٩٢٢م التي عاد وشرحها بإسهاب في كتابه " محمد وشارلمان " في عام ١٩٣٩ ، ثار جدل واسع بين الباحثين والمختصين في التاريخ الوسيط بحقليه الإسلامي والأوربي. [١]حيث رأى أنصار بيرين في هذه الأطروحة "الوصية التاريخية Historical Testement " التي تركت تحولاً في مفهومنا للفترة المبكرة من التاريخ الأوربي الوسيط [٢] ، في حين وصف من يعارضها بأنها " الأطروحة الكارثة(Catastrophic Thesis) التي لا تستند إلى أدلة تاريخية كافية[٣] ، وإنما تقوم على " فرضيات " صاغها بيرين للبرهنة على موقفه المعادي للإسلام الذي لم يظهر فقط في عناصر تلك الفرضيات من أدلة وأفكار ، إنما حتى في العبارات والنصوص التي دون بها تلك الفرضيات التي تعكس نزعة للتهويل والتخويف. ويمكننا تلخيص أطروحة بيرين في المحاور الآتية:

أولاً. إن الغزو الجرماني لم يدمر وحدة حوض البحر المتوسط ، ولا الأسس المادية ، والمعنوية للحضارة الرومانية التي كانت سائدة في القرن الخامس الميلادي، وفي وقت لا يوجد هناك إمبراطور في الغرب الروماني .وعلى الرغم من الفوضى التي أحدثها ذلك الغزو فلم تظهر نظم اقتصادية أو اجتماعية جديدة ولا منظومة أخلاقية حلت محل القيم والنظم الرومانية التي بقيت ذات سمات بحر متوسطية كالأديرة ، والفنون الجرمانية ذات الأصول الشرقية ، والتجارة ،

الأوساط الأكاديمية الغربية التي تشكل جوقة " الاستشراق السياسي " بهدف تشويه صورة الإسلام الحنيف الذي " مزق" وحدة حوض البحر المتوسط " الرومانية " وترسيخ تلك الصورة في العقل الغربي. وهذا ما تحاول الكثير من الدوائر الإعلامية والأكاديمية في الغرب تكراره اليوم عندما تربط الإسلام " بالعنف ". فهل هذا فصل من صدام الحضارات ؟ ! [٨] .

إن أية نظرة متمعنة لهذه الأطروحة نراها تقوم بصورة رئيسة على أهمية وتأثير التجارة الشرقية في حوض البحر المتوسط خلال وبعد الفتح الإسلامي في ذلك البحر. وبالتحديد خلال النصف الثاني من القرن السابع الميلادي. ولذلك يجب مناقشة الأسس التي قامت عليها تلك التجارة التي يمكن صياغتها في الأسئلة الآتية:

١. هل حقيقة أن بلاد الغال في الفترة الميروفنجية كان لديها تجارة شرقية مزدهرة لتكون الأساس المادي للحضارة هناك ؟ وما هي الظروف الداخلية التي لعبت دوراً في تحديد طبيعة ما يسمى " النهضة الاقتصادية " في الفترة الميروفنجية؟ وماهو حجم تجارة بلاد الغال مع بقية موانئ حوض البحر المتوسط قبل عام(٦٥٠م) ، أي قبل الفتح الإسلامي هناك ؟

٢. كيف ومتى حطم العرب تجارة حوض البحر المتوسط ، ولماذا أرادوا ذلك ؟ فهل كانت سياسة الخلافة الإسلامية ، بكافة فتراتها ، تقوم أصلاً على تحريم التجارة مع غير المسلمين سواء في حوض البحر المتوسط أو أي مكان آخر؟

٣. وهل حقيقة أن الفترة الكارولنجية (القرن التاسع الميلادي) لم تعرف أي نوع من التجارة الشرقية ، والخارجية عامة ؟ . ومن ثم تحول الاقتصاد الكارولنجي من اقتصاد " نقدي " إلى اقتصاد " طبيعي " كنتيجة منطقية لاستنزاف الذهب والتحول إلى النقود الفضية !!

٤. وهل هناك تفسير آخر لاختفاء أبرز السلع الشرقية في تجارة بلاد الغال (ورق البردي ، التوابل ، نبيذ غزة ... إلخ) ولا علاقة له بظهور الإسلام وتوسعه في حوض البحر المتوسط.؟

علمائها ذات أصول إما آيرلندية أو أنجلو- ساكسونية وأفرنجية. لقد أصبح الغرب الأوربي بعد الانفصال عن عالم البحر المتوسط يعتمد على نفسه في مجتمع مسيحي واحد تجمعه الرابطة الدينية " الأثناسيوسية " وليس الرابطة " البربرية "، إنه مجتمع العصور الوسطى، مجتمع الكنيسة وعصور الإيمان [٦].

رابعاً. ولكن كيف أُجبر الشمال الأوربي (بلاد الغال) على الاعتماد على قدراتها ومواردها ؟ يرى بيرين أن ضعف الملكية الميروفنجية كان بسبب تدهور الموارد المالية القائمة على ضريبة التجارة (Tonlieuo) وتدهور الموارد المالية كنتيجة لإغلاق الجزء الغربي من البحر المتوسط بوجه التجارة الشرقية بسبب التوسع الإسلامي. وأن تدهور التجارة يجب أن يكون ملموساً في نوستريا "وسط بلاط الغال" حيث توجد المدن التجارية " والاقتصاد النقدي " وموطن السلطة الملكية الميروفنجية الذي أخذ يتخلى تدريجياً عن تجارته ومكانته السياسية والاقتصادية إلى إقليم أوستارسيا " شمال شرق بلاد الغال والولايات الألمانية اليوم " التي كان اقتصادها " طبيعياً " وتميز باستعمال النقود الفضية بدلاً من النقود الذهبية ، حيث أخذت الطبقة النبيلة تعمل على تعزيز نفوذها بسبب ضعف الملكية المتزايد ، بل أصبحت تلك الملكية تحت رحمة حجاب القصور الملكية من النبلاء . ومنذ تلك اللحظة ستكون السلطة الملكية في شمال بلاد الغال بعد أن عمل الإسلام على تدهورها في الجنوب، السلطة الوحيدة التي ستتحالف مع البابوية الرومانية بعد أن تخلت عنها بيزنطة ، وبلغت ذروة ذلك التحالف بتتويج شارلمان عام ٨٠٠م من قبل البابا ليو الثالث في كنيسة القديس بطرس بروما. ولم تتمكن أوربا من الثأر لنفسها من الإسلام إلا بالحروب الصليبية في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي[٧].

إن هدف هذا البحث هو نقد هذه الأطروحة على ضوء الدراسات والآراء الكثيرة، ولاسيما أن الباحثين العرب لم يبحثوها بعمق لدحضها والدفاع عن مكانة الإسلام على الرغم من نشرها منذ فترة ليست بالقصيرة وتلقفها من قبل بعض

تستعمل في بلاد الغال في فترات الدولة الميروفنجية والكارولنجية على حد سواء[١٣].

ويبدو أن بيرين اعتمد كثيراً على جورج التوري وما كتبه عن الفرنجة ولا سيما في مجال التجارة والعلاقات الخارجية. وهذا غير صحيح لأن جورج التوري يجهل الشرق وأحواله ولايذكر إلا الشيء القليل جداً عن البحر المتوسط. ولذلك عارض N.H.Baynes وجود نشاطات تجارية كبيرة في حوض البحر المتوسط في تلك الفترة وأن " المنتجات الشرقية "ربما كانت تصل إلى الغرب الأوربي بطرق غير مباشرة عن طريق أفريقيا، أو الأندلس، أو من وسط أوربا. وأن النبيذ وزيت الزيتون ربما كانا من المنتجات الغربية ، وليس بالضرورة أن تكون شرقية الأصل [١٤].

ولذلك ليس هناك باحث يمكنه القول بوجود تجارة خارجية لبلاد الغال واسعة النطاق من المصادر المتعلقة بطرق التجارة ، لكن بيرين يرى أن الظروف الداخلية " المزدهرة " تبرر وجود تجارة نشطة، وأنصاره يكررون ذلك دون أن يقدموا أية أدلة جديدة. صحيح أن F.Vercauteren درس النشاط الاقتصادي والحياة التجارية في مدن إقليم (Balgica (Secunda (شمال بلاد الغال) في الفترة الميروفنجية, لكنه لم يتحدث بعمق عن تلك الحياة في جنوب بلاد الغال المطلة على البحر المتوسط ،ولذا فإن نتائجه لا يمكن تعميمها على كل تلك البلاد [١٥]. ناهيك عن أن أغلب آرائه تعرضت للنقد من قبل G.Des.Mares . الذي أكد أن بلاد الغال من الناحية الاقتصادية في الفترة الممتدة من القرن الرابع وحتى التاسع كانت متنوعة الاقتصاد ومتباينة الإنتاج ، وفي الوقت الذي ساد الاقتصاد التجاري الجنوب ، كان اقتصاد الشمال يقوم على الزراعة [١٦].

أما P.Lambrecht فإنه يرى أنه بينما توجهت بلاد الغال في القرنين الأول والثاني نحو البحر المتوسط والتجارة مع الشرق ، فإن تلك التجارة قد دمرت نتيجة لأزمة القرن الرابع الميلادي وهذا أدى إلى انتقال مركز الثقل السياسي والاقتصادي إلى الشمال وقبل أن يظهر الإسلام ويتوسع في البحر المتوسط .وعندما سحق الغزو الجرماني الازدهار الاقتصادي في القرن الخامس في الشمال، فقد أخذ جنوب بلاد

والجواب عن هذه الأسئلة لا بد أن يأخذنا إلى أعماق مصادر التاريخ الأوربي والإسلامي لتلك الحقبة من الزمن المعروفة بندرة وعمومية معلوماتها. فعندما يتحدث بيرين عن التجارة الشرقية، فانه لا يقدم لنا دراسة إحصائية عن تلك السلع التي تكون تلك التجارة, ولكنه يفترض وجودها بوجود الجاليات التجارية الشرقية في بلاد الغال والغرب الأوروبي باعتبارها الوسيط الضروري الذي يربط الشرق بالغرب.

مما لا شك فيه أن التجار الشرقيين من سوريين ومصريين ويونان ويهود قد امتد نشاطهم التجاري من البروفانس جنوباً إلى باريس والمدن الألمانية شمالاً في القرنين الخامس والسادس الميلاديين [٩]. ولكن المصادر لا تساعدنا في التوصل لأية تخمينات كمية إطلاقاً . فما هو عددهم ،وهل وجود تاجر هنا وهناك لفترة من الزمن يعد دليلاً على وجود جالية تجارية؟ ! لقد أوضح N.H.Baynes "أن التجار الشرقيين وغيرهم ربما كانوا مجرد تجار محليين ، ولربما وصلوا إلى الغرب الأوربي خلال الفترة الرومانية المتأخرة . وليس هناك باحث أو مصدر يذكر أن أعدادهم قد ازدادت خلال القرون (٤-٦م) ، أو أنهم حافظوا على اتصالاتهم المستمرة مع بلدانهم الأصلية [١٠]. لذلك فيرى G.Mickwite أن التجار السوريين ربما وصلوا إلى بلاد الغال من إيطاليا وليس من الشرق مباشرة ، بسبب تدهور الحياة الاقتصادية. إذن، فإن وجودهم في بلادالغال ليس دليلاً على أهمية دورهم في التجارة الشرقية بقدرماهو دليل على التدهور الاقتصادي في الغرب الأوروبي[١١] ولاسيما أن P.Lambrecht أكد في دراسته على تدهور الطبقة التجارية الغالو – رومانية نتيجة لأزمة القرن الثالث الميلادي في الإمبراطورية الرومانية ولربما حل محلهم أولئك التجار الشرقيون [١٢].

والواقع أن الأدلة لا تشير إلى أن التجار السوريين قد استوطنوا في الغرب ولكنهم كانوا يصلون بانتظام من شرق المتوسط، ولربما عبر الطرق البرية ونهر الدانوب، من وسط أوربا وليس بالضرورة عبر الطرق البحرية، لأن الطرق البرية كانت معروفة منذ العصور الرومانية المبكرة، وذكرت N.Iorga أن تلك الطرق

مع الشرق ، وهذا أدى إلى تخفيض قيمة النقود الإفرنجية باستمرار حتى لم تعد مقبولة في إيطاليا عام (٦٠٠م) . ويرى أن افتراض بيرين بتصدير أوربا المستمر للعبيد إنما هو محاولة منه لموازنة ميزان المدفوعات لأوربا الغربية في تجارة مع الشرق وأن تلك التجارة في العبيد الأوربي لم يساندها أي بحث أو دراسة حتى الوقت الحاضر وأن التجارة ذات الاتجاه الواحد أدت إلى هروب الذهب الأوربي نحو الشرق (٢٠).

أما H.Laurent المؤيد لبيرين فيرى أن وجود جماعةمن التجار المتخصصين في القرن السادس الميلادي والملازمين للبلاط والأديرة الكبيرة لا يعني بالضرورة وجود تجارة خارجية كبيرة ومنظمة (٢١). وكما يذكر Mickwitz, Moss, Baynes أن القوة البحرية الوندالية وحروب جستينيان المستمرة في شمال أفريقيا وفي إيطاليا وشبه جزيرة أيبيريا كانت السبب الحقيقي وراء تدهور التجارة في الفترة الميروفنجية (٢٢). ويتفق A.Dupont. مع ذلك ، ويرى أن عدم الاستقرار السياسي بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية أدى إلى استحالة الحديث عن الوحدة الاقتصادية للبحر المتوسط (٢٣). وتوصل G..I.Bratianu إلى النتيجة نفسها عندما ذكر أن العصور الرومانية المتأخرة ربما أبقت على نوع من التوازن التجاري بين الشرق والغرب في أثناء حكم الانطونيين ، ولكن ذلك التوازن تغير بعد أزمة القرن الثالث الميلادي. لقد اختفت الحياة الحضرية لحساب نظام الإقطاع ، بينما كان الشرق الروماني يمارس سيطرة اقتصادية كاملة . ولذلك فالتوسع الإسلامي ربما أكد ذلك التطور الذي بدأ منذ فترة طويلة(٢٤). إن هذه النتائج ربما تكون أكثر إقناعاً لو شملت دراسته القرون اللاحقة ، أي بعد القرنين الثالث والرابع الميلاديين، لأن دحض أطروحة بيرين يتطلب البحث حتى القرن السابع الميلادي والبرهنة على أن أي تحسن اقتصادي في تلك الفترة كان ضرباً من المستحيل .

لقد أكمل D.C.Dennett دراسة Bratianu وذكر أن بلاد الغال تمتعت بازدهار اقتصادي كبير في القرنين الأول والثاني الميلاديين وقام ذلك الازدهار على تصدير

الغال القيادة مرة أخرى وتعززت تلك القيادة بالتجارة الشرقية . ولذلك فالعصر الميروفنجي ليس امتداداً طبيعياً لعصور الإمبراطورية المتأخرة ، بل هو عصر " النهضة الاقتصادية " فإن هذه الآراء تتضمن تعديلاً مهماً لآراء بيرين ؛ لأنه إذا كانت وحدة حوض البحر المتوسط ربما قد تحطمت دون أن تؤدي إلى نتائج واضحة ، فإنه لربما حدث الشيء نفسه في القرن السابع الميلادي[١٧]. وتؤيد Irene Patzelt ما ذهبت إليه الآراء أعلاه من أن الفترة الميروفنجية تمثل نهضة اقتصادية وثقافية وسياسية محدودة مقارنة بالفترة المتأخرة من عصر الإمبراطورية الرومانية وهي بذلك تقف على النقيض من إيطاليا التي غرقت في تدهور اقتصادي. وهذه النهضة كان سببها العناصر الجرمانية ولاسيما الفرنجة الذين يتميزون بإمكاناتهم الكبيرة في إدارة الدولة وتنظيمها واتباع سياسة تجارية حرة[١٨] . ويبدو أن هذه الآراء تتحدث عن مبالغة أكثر منها حقيقة تاريخية، لأنها بحاجة إلى أدلة تأريخية كافية ومقنعة . وإذا ما اتفقنا مع الباحثة في ما يتعلق بالفرنجة فلماذا لا نطبق ذلك على القوط الشرقيين واللومبارد في إيطاليا وهم من الجرمان أيضاً ؟! . ولابد أنهم تركوا تأثيراً إيجابياً على إيطاليا في أثناء حكمهم لها . إن هذه الآراء ولسوء الحظ تعكس نزعة جرمانية متطرفة وكجزء من آراء المدرسة التاريخية الألمانية التي ترى في الألمان الحاليين ورثة لأولئك الجرمان الأوائل .

وعلى النقيض من هذه الآراء يرى العديد من المؤرخين أن الغرب الأوربي عامة كان في حالة تدهور اقتصادي سواء في النشاط الداخلي أو في مجال التجارة الخارجية منذ عصر الإمبراطورية المتأخر، ولذلك لم يبق للإسلام شيء يدمره . وبذلك فهم ربما يختلفون في النتائج التي أحدثها ظهور الإسلام وتوسعه ، ولكنهم جميعهم يتفقون على أن التدهور الاقتصادي في الفترة الكارولنجية كان نتيجة حتمية لتدهور امتد فترة طويلة قبل وبعد ظهور الإسلام[١٩]. ومن دراسات M.Bloch العديدة ولاسيما دراسته الكلاسيكية حول الذهب في العصور الوسطى يؤكد على أن التدهور الاقتصادي للغرب الأوربي كان قد بدأ قبل الإسلام وذلك نتيجة لميزان المدفوعات السلبي لتجارته

المستورد من السلع الشرقية "، ولاسيما أن " تضاؤل النقد الذهبي كان تدريجياً كنتيجة للتجارة الخارجية " . وعندما " أغلق التوسع الإسلامي الطرق التجارية أصبح الذهب نادراً في حين توفرت الفضة كوسيلة للتبادل التجاري . إن انتشار الفضة يمثل البداية الحقيقية للعصور الوسطى، وشاهد على العودة للاقتصاد الطبيعي.وعندما عاود الذهب إلى الظهور مرة أخرى كانت العصور الوسطى قد انتهت . واستعاد الذهب مكانته في النظام النقدي فقط عندما استعادت التوابل مكانتها في طعامنا الاعتيادي "[٢٦].

وهنا يفرض السؤال القديم الجديد نفسه وهو : إذا بقي الذهب كوسيلة للنقد وكمياته لم تتأثر بالتجارة التصديرية، وكان الميزان التجاري إيجابياً لصالح بلاد الغال حتى أغلق العرب طرق التجارة البحرية، فماذا حدث له إذن؟! إنه لم يذهب إلى الشرق بسبب التذبذب الذي تعرضت له الصادرات قبل الواردات ، لأن بيرين يصر ، وإن كل أدلته توضح أن واردات السلع الشرقية هي التي اختفت أولاً . فإذا لم يذهب الذهب إلى الشرق فلماذا لم يبق في بلاد الغال كوسيلة نقدية في التجارة المحلية ؟!

والواقع، أننا لا نملك أية فكرة عن الحجم الإجمالي للذهب في بلاد الغال في أي فترة من فترات تاريخها . ولكن نرى في الوقت نفسه بعض الأدلة على كمية من الذهب صادرها ملك ما ، أو عن قرض منحه هذا الأسقف أو ذاك ، أو عن مبلغ أهداه أحد الملاك الكبار أو أحد التجار إلى الكنيسة، أو عن مساعدة تبلغ خمسين ألف صوليد ذهبي أهداها الإمبراطور البيزنطي .. إلخ ، ولكن هذه الأمثلة لا تمثل الحالة الاعتيادية ، وإنما تمثل الحالات الاستثنائية لأنها لم تحدث على الدوام. وعندما يتحدث بيرين عن كميات كبيرة من الذهب فإن ذلك مجرد تخمين.

وبما أن هذه الأدلة واهية وغير مقنعة، وليس بإمكان بيرين إيجاد أدلة أخرى، فإنه توجه إلى مشكلة النقد وقال : " إن تداول النقود بوفرة يجبرنا على الاستنتاج بأن هناك تجارة تصدير كافية " . ويشهد جورج التوري (٥٩٠-٦٠٤م) الذي طالما اعتمد عليه بيرين بأن النقود الذهبية الغالية رديئة جدا وغير مقبولة في إيطاليا آنذاك . وإن أي فحص لتلك النقود التي وصلتنا نماذج منها يوضح لنا تخفيضاً مستمراً في قيمتها

المنتجات الغالية الرئيسة كالنبيذ والزيت والمنسوجات والفخار.. أي تلك السلع ذات الأهمية الكبيرة للحياة العامة آنذاك . ولذلك اعتمدت على طرق تجارية آمنة ورخيصة ولكن بعد أزمة القرن الثالث الميلاديين فقدت بلاد الغال أسواقها ولم تتمكن من استعادتها مرة أخرى لأن تلك الظروف لم تعد موجودة ومناسبة لتلك التجارة .وهذا أدى إلى تدهور اقتصادي شامل [٢٥].وإذا أردنا البحث في التجارة الميروفنجية فإن العامل المهم هو أن نقرر أولاً متى كان الانتعاش الاقتصادي فيها؟ . الواقع ليس لدينا ما يشير إلى أن الملوك الميروفنجيين قد اتبعوا سياسة تهدف إلى تشجيع التجارة وحمايتها هناك . ولايذكر الباحثون وجود تجارة تصديرية من بلاد الغال نحو الشرق، وهذا يقودنا إلى افتراض ميزان تجارة سلبي مع الشرق .وميزان المدفوعات السلبي لبلاد الغال يجب أن لا يرتبط بتوفر الذهب هناك أو عدمه . فهل كانت بلاد الغال الميروفنجية تملك كميات كبيرة من الذهب ؟ .وإذا كان الذهب متوفراً فيها فلماذا اختفى خلال حكم الكارولنجيين ؟ . وهنا ليس لدينا أدلة كافية تشير إلى توفر تلك الكميات التي يفترضها بيرين. ربما ساهم ميزان المدفوعات السلبي في تقلص كميات الذهب في الغرب الأوربي ولكن الشرق كان يعيدها إلى أوربا إما بشكل مساعدات أو هدايا من أباطرة الشرق، أو حتى عن طريق التجارة مع إيطاليا والأندلس ولربما اختفى الذهب بسبب تخفيض قيمة النقد الكارولنجي لمرات عديدة وحسب قانون غراشهام فإن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول ، أو ربما بسبب الاكتناز في الكنائس المسيحية التي كان لديها الكثير من الاحتياطي الذهبي وبأشكال مختلفة , ولا سيما في بلاد الغال وإيطاليا وإنجلترا .ولذلك ، ربما كان لدى الغرب القناعة للاحتفاظ بالذهب كاحتياطي أفضل من استخدامه كعملة معدنية.

سلام وتكوين الغرب الاوربي

الآن وبسبب غياب أي نظام مصرفي لتسوية ميزان المدفوعات التجاري عن طريق شحن معدن الذهب بسبب التباين بين الاستيراد والتصدير، فإن المرء يميل إلى الاعتقاد أنه بتصدير بعض المنتوجات قد يجلب نقداً ذهبياً إلى بلاد الغال. لكن بيرين يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يذكر أن " عملية التصدير من بلاد الغال في الفترة الميروفنجية المبكرة قد تجاوزت قيمتها، أو على الأقل تساوت قيمتها مع قيمة

مكتوبا بالحروف اللاتينية ونقوشا عربية مقتبسة من الدينار العباسي وتحمل تاريخا هجرياً إلى جانب التاريخ الميلادي (١٥٧ هـ/٧٧٤م) . واستمر هذا التقليد حتى القرن الثالث عشر الميلادي عندما تم استبدال الدينار العربي بالنوميزما (Nomisma) البيزنطية كنموذج للنقد في أوربا الغربية[٣٠].

مما تقدم يمكن القول: إن استمرار الذهب في أقاليم أوربا الغربية آنذاك ، ليس مؤشراً لأزمة في التجارة البحرية سببها التوسع العربي في حوض البحر المتوسط ، وإن ما حصل للذهب في بلاد الغال وانعكاسه على النقد كان ظاهرة داخلية ببلاد الغال ولاعلاقة للتجارة الشرقية بحوض البحر المتوسط بها.

لقد أوضحت دراسة P.Gentile ذلك التباين في سك النقد ما بين بيزنطة وغرب أوربا . في الوقت الذي حافظت بيزنطة على سك عملتها الذهبية الصوليد، أخذ الغرب الروماني ومنذ القرن الخامس الميلادي يسك عملته الفضية الجديدة الثلاثين (Trients) ، وسكت هذه النقود باستمرار وبنماذج غير منتظمة وغالباً ما خفضت قيمتها حتى أصبحت نقوداً محلية غير مقبولة التداول إلا في حدود المقاطعة التي سكتها . وفي أواخر القرن السادس الميلادي سك ملوك الفرنجة النقود الذهبية وعليها صورهم ، لكنها في الواقع ليست نقوداً ذهبية خالصة وإنما فضية مطلية بالذهب ، وهذا يشير إلى ندرة الذهب في بلاد الغال قبل ظهور الإسلام وتوسعه في حوض البحر المتوسط ، وهي الفترة التي يفترض فيها بيرين سيادة الاقتصاد النقدي [٣١].

إن عدم سك النقود الذهبية في الدولة الكارولنجية ، لم يكن بسبب اختفاء الذهب، وإنما بسب العلاقة مع بيزنطة . وكان سك النقد الذهبي يمثل احتكاراً للسلطة الإمبراطورية ، كما يذكر L.R..Lopez وإن شارلمان وخليفته لويس التقي لم يتمكنا من سك نقودهم الذهبية إلا بعد توصلهم إلى التفاهم مع الامبراطور البيزنطي حول مشكلة اللقب الامبراطوري في عام(٨١٢م) عندما اعترف بلويس التقي حاكماً مستقلاً عنه في حكم بلاد الغال، أي بمعنى أصبح إمبراطوراً برعاية الرب وليس كتابع للإمبراطور الروماني الشرقي (البيزنطي) ، وسك نقوده التي تحمل صورته لا في

قبل عمليات الفتح الاسلامي في حوض البحر المتوسط. وبما أن تلك النقود لم تُسك في دور السك الملكية ، وإنما في دور السكّ الخاصة المنتشرة في أكثر من مئة مدينة وقرية ، أي لم تكن هناك حاجة لإدارة مالية منتظمة ، وانتشار الإدارة اللامركزية ، وتزايد في ندرة الذهب في الوقت ذاته[٢٧].

وكما أشرنا في السطور السابقة أنه ليس هناك أدلة تشير إلى تخزين الذهب أو تم استبداله بالفضة، أو استنزافه من قبل الشرق باستيرادات الغرب منه، ولذلك فلم يختف الذهب كلياً من الغرب كما توضحه الأدلة الأثرية من مجوهرات وحلي واحتياطات الكنائس والأديرة . ولذلك فلا يمكن القبول برأي بيرين من أن التحول من النقد الذهبي إلى النقد الفضي يعني التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد الطبيعي. إن الآراء والدراسات الأخيرة، أكدت استمرارية وجود النقود الذهبية إلى جانب النقود الفضية في بلاد الغال ولكن ذلك لا يعني سيادة نظام المقايضة والاقتصاد الطبيعي. لقد اعتمدت الصين والمكسيك – مثلاً – على النقود الفضية خلال النصف الأول من القرن العشرين، فهل هذا يعني أن اقتصادهما كان طبيعياً؟! [٢٨]. وهل وجود أي اقتصاد طبيعي يعني اختفاء كل أنواع النقود من التداول ؟.. إن الآراء القائلة بأن الكارولنجيين قد سكوا نقوداً نقية وذات وزن ثابت وبصورة مركزية يبرهن على عكس ما ذهب إليه بيرين !! ويرى H.A.Miskiminأن أوزان النقود التجريبية التي سكها شارلمان تؤكد الإحساس بأن الاقتصاد أصبح أكثر اعتماداً على النقد، وأكثر تعقيداً في تحوله من الفترة الميروفنجية إلى الفترة الكارولنجية [٢٩].

أما في أيطاليا، فلم تكن المملكة اللومباردية تملك حدوداً مع العالم العربي، إنما لها علاقات قوية مع بيزنطة والمدن الإيطالية الجنوبية ، وبقيت تحتفظ بنقودها الذهبية كما هو في السابق ولم تفرض أية سيطرة على النقد الذهبي. ويبدو أن كميات الفضة في التداول كانت محدودة كما هو الحال في بيزنطة . كما بقيت النقود الذهبية التي تحمل صور الملوك القوط الغربيون بأسبانيا حرة التداول ،بل وحتى في الجزيرة الإنجليزية سك ملك مرسيه أوفا Offa (٧٥٧-٧٩٦م) نقوداً ذهبية تحمل اسمه

مما تقدم يمكن القول: إن التطورات المتعاقبة للنقود الفرنجية بدأت قبل عمليات الفتح الإسلامي في البحر المتوسط ، و" تدهور " تجارته وليس كما يفترض بيرين. أنها نتيجة لظروف بلاد الغال الداخلية البحتة ، ولربما بسبب تجارة بلاد الغال مع إقليم الفريزين في الشمال أو مع الأندلس في الجنوب . ولا علاقة له مباشرة بظهور الإسلام وتوسعه في حوض البحر المتوسط.

ولكن مع ذلك ، إن أي قبول بظاهرة التجارة الشرقية يجب أن يتضمن الطريقة التي يدفع بها الغرب الأوروبي ثمن مستورداته من الشرق سواء بالنقد ، أو بالسلع المصدرة . وهذا يقودنا إلى مشكلة النقود الذهبية والفضية . حيث يرى Dopsch أن الميروفنجيين الأوائل اتبعوا قاعدة المعدنين ، وإن ميزان التجارة السلبي مع الشرق أدى إلى تناقص في احتياط الذهب، ولكن الحصول على الغنائم من قبائل الأفار والضرائب من إيطاليا قد أمدت الخزينة الميروفنجية بكميات كافية من الذهب لسكّ النقد في الفترة الكارولنجية وإن تزايد استخدام الفضة كان نتيجة لتزايد إنتاجها وإن التحول من النقد الذهبي المخفض القيمة في الفترة الميروفنجية إلى الدينار الكارولنجي يعتبر تقدماً ويعكس الحاجة الكبيرة إلى السيولة النقدية [٣٥]. في حين يعتقد M.Block أن كمية الذهب موجودة في كل الأوقات ، ولكن السبب وراء ترك سك الذهب هو أن حجم التبادل السلعي قليل ولا يحتاج إلى نقود كبيرة القيمة ، ولا سيما أن النقود الذهبية البيزنطية والإسلامية هي السائدة في الأسواق الدولية آنذاك[٣٦].

فضلاً عن ذلك إن حجم التجارة الخارجية لبلاد الغال في الفترة الكارولنجية يختلف بالتأكيد عنها في الفترة الميروفنجية . فبلاد الغال لا تمتلك طرق برية مباشرة مع الشرق، ولكنها كانت على اتصال به من خلال الأندلس وإيطاليا وبيزنطة، وبصورة غير مباشرة عن طريق روسيا ووسط أوربا. مما لا شك فيه أن إيطاليا كانت مركز التجارة الشرقية في أوربا ، في حين لم تحتل بلاد الغال إلا مرتبة ثانوية وهذا أمر طبيعي لأن الدولة الكارولنجية دولة قارية وتمتلك مصادر الثروة الطبيعية

إيطاليا التي كانت تابعة لسلطته، وإنما في عاصمته الجرمانية آخن(أكس لا شابيل)[٣٢] ولكن ظهور عدة دور للسك في بلاد الغال بعد وفاة لويس التقي ودخول البلاد في مرحلة الحروب الأهلية ومن ثم تقسيم تلك البلاد إلى ثلاث كيانات سياسية (فرنسا – الولايات الألمانية– إيطاليا) بموجب معاهدتي قردن لعام(٨٤٣م) ومرسون لعام (٨٧٥م) أدى إلى اختفاء النقود الذهبية الفرنجية سواءً من الأسواق المحلية أو الدولية ، على عكس إيطاليا التي لم تتحمل البقاء دون نقود ذهبية بسبب علاقاتها التجارية الواسعة لذلك انتشرت فيها النقود البيزنطية والإسلامية في الوقت ذاته.

أما P.Le.Gentilhomme فيرى أن قبول الدينار يوس الفضي الكارولنجي لم يكن بسبب اختفاء النقود الذهبية تماماً من بلاد الغال، وإنما نتيجة لتزايد تجارة إقليم الفريزين مع أوربا التي جلبت معها النقود الفضية الإنجليزية (Seattas) وبذلك أصبح الدينار يوس الوسيلة الرئيسة في التبادل النقدي لبلاد الغال [٣٣].

وإلى الجنوب من بلاد الغال ، فهل وجود كميات كبيرة من الذهب في الأندلس ، ومن ثم سك النقود الأندلسية زمن عبد الرحمن الناصر في قرطبة قد أثر على سك النقود في بلاد الغال ؟ إن الدراسات الأندلسية لا تجيب عن هذا السؤال مباشرة ، ولكن بإمكاننا القول إن النقود الفرنجية كانت تُسكّ في إقليم البروفانس المجاور لشبه جزيرة إيبريا، ولربما شجع ذلك خبراء النقد الفرنجي على تقليد النقود الأندلسية ؟!. صحيح أن العلاقات التجارية ما بين الأندلس وغرب أوربا ما زالت قيد البحث ، لكن بعض الآراء ترى –مثلاً– إن أحد الأسباب التي أقنعت شارلمان بإحلال السلام مع الأندلس هو ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والمالية لدولة الفرنجة ، وإن نجاح عبد الرحمن في بناء اقتصاد مستقل عن المشرق الإسلامي واتجاهه إلى الأخذ بالنظم والموازين والمقاييس الرومانية التي كانت سائدة وملائمة للنظام التجاري في الأندلس . وسكه عملة خاصة قوامها الدينار الذهبي ، ربما قد أثر في النظام النقدي الكارولنجي الذي أعيد تنظيمه منذ عام(٧٨٠م) على أساس عملة تزن نصف دينار قرطبة تماماً [٣٤].

هي اللغة العربية .. إلخ . إن من أهم سمات تلك الوحدة الاقتصادية هي عودة ظهور أسواق الاستهلاك الكبرى في غرب البحرالمتوسط في شكل مدن جديدة مثل القيروان، وتونس ، وفاس... ، وانتعاش بعض المدن القديمة مثل إشبيلية ،وقرطبة، وبالرمو ، وجزر البليار .. ، من ثم ارتباط تلك الأسواق ارتباطاً وثيقاً بالأسواق الشرقية القديمة كالإسكندرية . وأنطاكيا . ودمشق أو الجديدة كبغداد والقاهرة.

ثم إن هناك جانباً مهماً غالباً ما أهمله مؤرخو الاقتصاد لبلاد الغال في الفترة موضوع البحث وهو: أن أي تطور أو ازدهار اقتصادي كما يفترض بيرين لا بد وأن يحتاج إلى فترات من الاستقرار السياسي وهذا لم تعرفه بلاد الغال منذ أواخر القرن الخامس الميلادي - عصر كلوفس الأول (٤٨١-٥١١م)- وحتى اعتلاء شارلمان عرش الفرنجة في أواخر القرن الثامن الميلادي . لقد قضى كلوفس الأول كل فترة حكمه في توحيد بلاد الغال . أما فترة خلفائه (٥١١-٧٥١م) فهي من أكثر فترات التأريخ الفرنجي صراعاً بين أفراد العائلة المالكة من جهة ،وبين أولئك الملوك والطبقة النبيلة من جهة أخرى. فقد قسمت البلاد في هذه الفترة أربع مرات وفق قاعدة التقسيم التي تنص عليها القوانين السالية ، وغالباً ما تؤدي تلك التقسيمات إلى اندلاع الحروب الأهلية ، وبتدخل حجاب القصور ،ومؤامرات النساء ، ويكفي أن برونهيلد زوجة الملك سيجرت الأول (٥٦١-٥٧٥م) اتهمت بقتل عشرة ملوك ميروفنجيين[٣٨] .

إن ضعف الملكية الميروفنجية الذي يتحدث عنه بيرين لم يكن نتيجة لقلة الموارد المالية الملكية . او بسبب انقطاع التجارة الشرقية ، وإنما بسبب الصراع الداخلي للعائلة المالكة الميروفنجية التي ذهبت الطبقة الارستقراطية الميروفنجية لطلب مساندتها ، ولذلك يرى Mitties أن مرسوم عام (٦١٤م) الذي منح فيه الملك لوثر الأول امتيازات محلية كبيرة للأرستقراطية الفرنجية في مقاطعة برغندي ومقاطعات أفرنجية أخرى كان الثمن لوقوفها الى جانبه ضد الملوك المنافسين له في أقاليم نوستريا واستارسيا.(فرنسا والولايات الألمانية فيما بعد .) [٣٩].

المتنوعة ، وربما كانت تجارة إقليم الفريزين أكثر أهمية له من التجارة الشرقية، على العكس من إيطاليا التي لا تمتلك تلك المصادر الطبيعية التي تزخر بها بلاد الغال ، لذلك توجهت نحو البحر المتوسط للبحث عن مصادر الثروة ، فكانت تجارتها مع الشرق ،وهكذا أصبح الإيطاليون رواد تلك التجارة طيلة العصور الوسطى.

ويبدو مما تقدم أن الدراسات والآراء أعلاه قد هزمت نظرية التدهور الاقتصادي في الفترة الكارولنجية التي حاول بيرين إبرازها وأن الفتح الإسلامي لم يدمر تجارة حوض البحر المتوسط ، بل ساعد على نموها عن طريق خلق الطلب المتزايد على تلك السلع مثل الفرو والعبيد والأخشاب والمنسوجات التي كان مصدرها الغرب الأوروبي . وهذا مكن ذلك الغرب من الاتصال بالحضارات الشرقية ، وعن طريقها بالحركات التجارية والثقافية العالمية آنذاك. فبينما نلاحظ أن الغزوات الكبرى التي قام بها الجرمان في القرنين الرابع والخامس الميلاديين قد نجم عنها تدهور اقتصادي في الغرب الميروفنجي أو الكارولنجي، نجد أن قيام الخلافة الإسلامية قد أدى إلى نمو اقتصادي سواء في العالم الإسلامي أو المسيحي، لأن الأول كان يقع عند مفترق الطرق التجارية الكبرى آنذاك ، وحتى تلك الطرق التي لم تخضع لسيطرته مباشرة (بيزنطة ، الصين ، الهند ...) كانت تتصل به في هذا الطريق أو ذلك. لذلك كانت التجارة البرية وطرقها تغطي كل العالم الإسلامي وتتصل بالطرق التجارية التي تربط وسط أوربا وشمالها ، لأن العالم الإسلامي يقع في قلب العالم القديم .

سلام وتكوين الغرب الاوربي

ومن ناحية أخرى ، لقد شكل العالم الإسلامي وحدة اقتصادية وريثة لوحدة عالم البحر المتوسط التي افترضها بيرين، تلك الوحدة التي تقوم على احتواء العالم الإسلامي لغالبية مناطق إنتاج الذهب والفضة كما أوضحت دراسات M.Lombard , S.Bolin [٣٧]. وشبكة من العلاقات التجارية تربط طرق القوافل التجارية التقليدية بالطرق البحرية ، وتضم منطقتين اقتصاديتين كبيرتين هما : المحيط الهندي ، والبحر الأبيض المتوسط اللتين توحدتا بفضل الفتوحات الإسلامية ، وعملة معروفة ومقبولة هي الدينار الإسلامي العباسي، ولغة عالمية للتعامل التجاري

الدولة الميروفنجية فقط إنما هي في الغالب قديمة قدم الملكية الفرنجية نفسها ولاسيما عندما كان ملوك الفرنجة يقاتل بعضهم الآخربعد كل تقسيم للدولةبين الابناء بعد وفاة أي ملك، وهذا كان يتطلب إنفاق أموال كبيرة، وتدمير للممتلكات ، وتهرب النبلاء من دفع الضرائب ،ومنح الأنصار الهدايا والهبات المغرية.. إلخ. هذه العوامل كلها أدت الى ضعف السلطة الملكية الفرنجية وليس ظهور الإسلام في حوض البحر المتوسط كما يفترض بيرين في أطروحته القائمة على " النتائج المفترضة المتقدمة ، والأسباب الناتجة عنها " (٤١).

وهكذا يبدو واضحاً أن ما ذهب إليه بيرين حول حجم التجارة الشرقية الكبير. و"الازدهار الاقتصادي " الداخلي لبلاد الغال في الفترة الميروفنجية ، وضعف الملكية لفقدانها مواردها المالية ليس له رصيد من الحقية. وإنما هو محض إفتراء ولم تتم البرهنة عليه ، بل ومن الصعوبة قبول احتماله .إن التدهور الاقتصادي والسياسي لبلاد الغال الذي بدأ منذ القرن الثالث الميلادي واستمر بعد ذلك لم يكن سببه انقطاع التجارة الشرقية وإغلاق حوض البحر المتوسط من قبل الإسلام، إنما أحد أسبابه عدم توفر المناخ والظروف السياسية غير المستقرة وضعف العائلة الملكية الميروفنجية الذي استمر لعدة قرون . كما رأينا.

ومع ذلك يجب أن نسأل ، هل حقيقة عمل الفتح الإسلامي على تدهور البقية الباقية من تجارة حوض البحر المتوسط ؟ وهل ظهور النظام السياسي للإسلام يتعارض مع النشاط التجاري ؟. وهل الفتوحات الإسلامية في حوض المتوسط أدت إلى إغلاق الطرق التجارية هناك ومحاصرة أوربا؟ وهل " القرصنة "العربية كانت تمثل سياسة معتمدة ومتبناة من قبل الخلافة سواء في دمشق أو بغداد؟ وهل " عرقلة "طرق التجارة البحرية يعني بالضرورة إغلاق طرق التجارة البرية سواءً بين العالم الإسلامي والإمبراطورية البيزنطية من جهة ، وبين الأخيرة وغرب أوربا من جهة أخرى ؟ . الواقع . إنه من الحقائق المحيرة هي أن بعض المؤرخين بما فيهم من عارض بيرين قبلوا صياغة تلك الفرضيات بصورة تلقائية . ويفترضون مسبقا أن

وفضلاً عن ذلك، فإن الصورة التقليدية التي يذكرها المؤرخون عن العائلة المالكة الميروفنجية ومنذ منتصف القرن السابع الميلادي أنها عائلة فقدت حيويتها ونشاطها حتى عرفوا ملوكها باسم " الملوك الكسالى Les Rois Faineants " إذ أصيب غالبيتهم بالتخلف العقلي والفيزولوجي بسبب العوامل الوراثية , وبقائهم فترة طويلة تحت سن البلوغ الذي فسح المجال للأرستقراطية أن تسيطر بقوة على الإدارة والموارد المالية الملكية. لقد وُصف ثلاثة من هؤلاء الملوك بالسذاجة والتخلف العقلي وهم : ثيودبيير (٥٩٦-٦١٢م) ، شارببير الثاني (٦٢٩-٦٥٦م) ، كلوفس الثاني (٦٣٨-٦٥٧م) بالإضافة إلى أولئك الملوك الأربعة الذين ظلوا قاصرين لفترة اثنى عشر عاماً ، ولم يتمكنوا من ممارسة سلطاتهم وهم : سيجرت الثالث (٦٣٤-٦٥٦م)، كلوفس الثاني (٦٣٨-٦٥٧م)، كلوثر الثالث (٦٥٧-٦٧٣م)، شيلدريك الثاني (٦٢-٦٧٥م) وتشبه هذه الحالة إلى حد كبير حالة الأباطرة الرومان في الغرب في الفترات الأخيرة من عصر الإمبراطورية الرومانية [٤٠].

بالإضافة لذلك، إن من أهم عوامل تدهور السلطة الملكية في بلاد الغال في هذه الفترة هو اختلاف مفهوم الدولة لدى الفرنجة عنه عند أباطرة الشرق الروماني. لقد تمكن الإمبراطور والسكان في الإمبراطورية البيزنطية من تكوين مجتمع مبني على تقاليد سياسية راسخة من خلالها أصبحوا معتادين على فكرة الدولة باعتبارها وسيلة للمحافظة على مكانة ورفاهية المجتمع . ولأجل هذا المفهوم الحياتي والعيش تحت قانون يديره موظفوا الدولة والحكومة فإن كل من الحاكم والمحكوم اعترفوا بولائهم وواجباتهم أحدهما تجاه الآخر. وللأسف لم نجد في الغرب الأوربي آنذاك تلك الأفكار أوما يشابهها. فالجرمان فشلوا في استيعاب السمات التقليدية للدولة وقيمها ، ولذلك شهدت الفترة الميروفنجية تفكك السلطة العامة ومفهومها، وأصبحت سلطة الملوك الجرمان فردية بصورة عامة وهذا أدى إلى إضعافهم. كما أن منح الأراضي والهبات تعدّ سياسة قصيرة النظر مارسها أولئك الملوك وأثرت على سلطتهم , ومن ثم فقدوا أراضيهم ومواردهم مع مرور الزمن ، وهذه السياسة كانت معروفة قبل ظهور الإسلام. وكما أوضح فوستيل دي كولانج " أن تلك الإعفاءات لا ترتبط بتدهور

الإسلامية .

ولذلك نرى أن تلك الغارات البحرية البيزنطية على المدن الساحلية الإسلامية في حوض البحر المتوسط قد استمرت خلال القرن التاسع الميلادي ، كالهجوم البيزنطي على دمياط في عام(٢٣٨هـ / ٨٥٣م) حيث أحرقت السفن ونهبت مخازن الأسلحة هناك مما أجبر الوالي عنبسه بن اسحاق لبناء الأسطول البحري. ويتفق Reinaud مع ماتقدم عندما أكد أن " القوة البحرية الإسلامية كانت أقل من قوة المسيحيين مجتمعين طوال العصور الوسطى [٤٥]. وأن المسلمين لم يهتموا ببناء الأساطيل البحرية إلا عندما أصبحت ضرورية لدفاعاتهم "، وأن ما ذكره ابن خلدون ، ورده بيرين لاحقاً ، " من أن النصارى غير قادرين أن يسيروا فوقه" البحر المتوسط" لوحاً من الخشب " قد يكون صحيحا لفترات لاحقة وليس للفترة موضوع البحث أو قد يعني السيادة التجارية العربية في ذلك البحر وليس العكس [٤٦].

بالإضافة لذلك، إن محاولات العرب المبكرة للسيطرة على قرطاج فشلت بسبب سيطرة بيزنطة على البحار حتى أن مؤرخاً مثل Bury يرى" أن الإمبراطور البيزنطي لو قام ببناء قاعدة بحرية في قرطاج ، فلربما لم تسقط المدينة أبداً " . والحقيقة ، إنه حتى عندما تمكن العرب من امتلاك أسطول بحري يعمل قرب قرطاج بعد عام(٦٩٨م)، لكنهم لم يفتحوا بلاد الأندلس بعد [٤٧].

وبذلك ليس هناك دليل يؤيد إغلاق حوض البحر المتوسط بوجه التجارة الشرقية، ومن ثم إضعاف أسس الملكية الفرنجية ببلاد الغال قبل عام (٧٠٠م). حقيقة كان هناك بعض الغارات الإسلامية على جزيرة صقلية في الفترة (٧٢٧-٧٣٤م) ،لكن السفن البيزنطية قامت بمهاجمة السواحل المصرية في (٧٢٠م و٧٣٦م) كما أشرنا الى ذلك فيما تقدم ، وألغيت الحملة على صقلية عام (٧٤٠م) بسبب الصراع الأموي -العباسي ، ودمرت الحملة العربية على قبرص في عام(٧٤٧م) حيث لم تنج سوى ثلاث سفن من تلك الحملة.

إن الفترة الأموية لم تشهد سياسة بحرية فعالة، ولا سيما فشل المحاولات

تكوين وظهور الخلافة الإسلامية يرتبط بعرقلة التجارة ، ولكن القلة منهم من توقف ليسأل كيف ولماذا كل تلك الفرضيات ؟ وهل هناك من الأدلة الكافية لدعمها؟ .

لقد انتهى الأستاذ J.Gay إلى أن القوة البحرية العربية لم تظهر إلى الوجود فجأة ، وكان يجب أن يمضي عليها أكثر من قرن من الزمن لكي تصبح السيطرة الإسلامية ممكنة في غرب البحر المتوسط . لقد بقيت جزيرة صقلية بيزنطية حتى عام (٨٣٠م)، وأن السيطرة على هذه الجزيرة ضروري لأية قوة بحرية فعالة هناك . وعندما فتحها العرب في نهاية القرن التاسع فإن قوتهم البحرية تزامنت مع نمو القوة البحرية للمدن الإيطالية [٤٢]. وعلى أية حال فإن العلاقات البحرية هناك بقيت سهلة ومستمرة حتى نهاية القرن التاسع ولم تتوقف بعد ذلك التاريخ . وكما أشار A.Dupont فإنه حتى إذا كان التوسع الإسلامي في حوض المتوسط شاملاً لكنه لم يستمر طويلاً ، ولم يتحكم العرب بصورة مطلقة في تلك السواحل في أية فترة تاريخية. ولا القوات العربية مارست سيطرة مطلقة وكاملة ، والقرصنة البحرية بحد ذاتها لا تدمر التجارة البحرية ولكن تشكل عوائق مؤقته ، ولاسيما أن الغرب الأوربي آنذاك لا يملك القوة البحرية [٤٣] ولذلك " فالتهديد" العربي ربما شكل خوفاً دائماً وهذا ربما يشل المبادرة الفردية التجارية.

أما المصادر العربية المبكرة لا تؤيد وجود عمليات للقرصنة البحرية بعد فتح المسلمين لإقليم المغرب العربي مباشرة ، إنما العكس، تذكر محاولة استعادة الدولة البيزنطية لميناءالإسكندرية من الحكم العربي عام (٢٥هـ /٦٤٥م) ، والهجمات البيزنطية المتكررة على سواحل بلاد الشام في (عام ٤٩هـ/٦٦٩م) ، ومهاجمة بيزنطة لمدينة البرلس في عام (٥٣هـ / ٦٧٣م) ، والحملة الناجحة على برقة في عام (٦٨٩م) ، والهجوم على مدينة تنيس المصرية عام (١٠١هـ/٧٢٠م) ... إلخ . ولربما كانت الحملة العربية على صقلية عام (٤٤هـ/٦٦٤م) ، وحملة عطاء بن رافع في عام (٨٤هـ / ٧٠٣م) على جزيرة سردينيا [٤٤] رد فعل إسلامية ضد تلك الغارات البيزنطية المتكررةعلى السواحل الإسلامية وليس سياسة متبناه من قبل الخلافة

يعيدوا هجماتهم على بلاد الغال مرة أخرى حتى وفاته في عام (٨١٤م) ، عندما أغار العرب على مرسيليا لأول مرة دون نتائج تذكر [٥١].

ولذلك ليس صحيحاً أن نفترض ، كما يذكر بيرين ، أن " سياسة الحصار الاقتصادي قد لعبت دوراً رئيساً في العمليات الحربية في العصور الوسطى " إلا إذا كانت هناك أدلة كافية،وربما لم يفكر بها أحد آنذاك إطلاقاً . ولا يمكننا القول ، إن " العمليات البحرية مع الشرق قد توقفت في عام (٦٥٠م) في المياه الواقعة إلى الشرق من صقلية، بينما توقفت تلك العمليات خلال النصف الثاني من القرن السابع الميلادي في غرب البحر المتوسط . واختفت نهائياً منذ مطلع القرن الثامن الميلادي " . إن هذه الافتراضات إذا ما أريد لها أن تطبق ، فإنها تفترض السيطرة العربية المستمرة على جنوب بلاد الغال وجزيرة صقلية وموانئ الجنوب الإيطالي، عند ذاك يمكن القول بوجود "تهديد" عربي في البحر الادرياتيكي، والسواحل المجاورة والذي سيؤدي إلى توقف التجارة البحرية أو اختفاؤها ، والأدلة الأخيرة تدل على نقيض ذلك.

ويبرز هنا دور مدينة أمالفي كأحد تلك الأمثلة لعلاقات المدن التجارية الإيطالية المبكرة مع العالم العربي التي بدأت منذ منتصف القرن الثامن الميلادي واستمرت حتى الغزو النورماندي للمدينة عام (١١٠٠م)، وتمثل هذه الفترة الأكثر إزدهاراً في تاريخ تلك المدينة كما يذكر Citarella . أن تزامن ظهور أمالفي كقوة تجارية في غرب المتوسط كان مع وصول القوة البحرية العربية ذروتها (القرن التاسع – الحادي عشرالميلاديين) ، ولم تكن مجرد صدفة ، وإن العلاقات الودية مع العرب مكنت التجار الأمالفيون من أن يكونوا نشطين في موانئ جزيرة صقلية وتونس ومصر وفلسطين ومن ثم مكنتهم من أن يكونوا من أوائل التجار الأوربيين الذين أقاموا وكالاتهم التجارية سواء في القدس أو في أنطاكيا[٥٢].

إن ما ذكره A.Citarella في دراسته لعلاقات امالفي التجارية مع العالم العربي قبل عصر الحروب الصليبية يؤكد نمط تلك التجارة القائم على الإتجار بالسلع الرئيسية التي طالما ذكرها بيرين وهي : النبيذ . التوابل ، الذهب ، السلع الفاخرة ،

لفتح القسطنطينية ، وإن اثنين من أقوى الخلفاء الأمويين وهما معاوية بن أبي سفيان وعبدالملك بن مروان دفعا الإتاوة للبيزنطيين بسبب الصراعات الداخلية وضمان الموقف البيزنطي بعدم مهاجمة سواحل بلاد الشام شريطة أن يتم تقسيم الضرائب من جزيرة قبرص بالتساوي ولكن الإمبراطور خرق ذلك الاتفاق في عام (٦٩١-٦٩٢م) لرفضه قبول النقود العربية التي سكها عبد الملك بن مروان . وكذلك رفضه لتقاسم ضريبة جزيرة قبرص [٤٨].

وبعد عام (٧٥١م) تحولت عاصمة الخلافة الإسلامية من دمشق إلى بغداد، ولم يهتم الخلفاء العباسيون بالأسطول البحري كثيراً ، واستقلت الخلافة الأموية في الأندلس ، وظهرت الدويلات الإسلامية في المغرب العربي التي غالباً ما كانت تفتقر إلى الموارد المالية الكبيرة لبناء أو الاحتفاظ بأساطيل قوية ومجهزة تجهيزاً جيداً ، ولذلك دحرت الحملة على صقلية في عام (٧٥٢-٧٥٣م) من قبل الأسطول البيزنطي، ثم أعقب ذلك فترة من الهدوء استمرت لنصف قرن تقريباً ، تعززت بتوقيع الأغالبة معاهدة سلام لمدة عشر سنوات في عام (٨٠٥م) ،وجددت مرة أخرى في عام (٨١٣م) لنفس الفترة ، وبذلك بقيت صقلية بيزنطية حتى عام (٨٣٠م) [٤٩].

أما بالنسبة لجزيرة سردينيا ، فقد أغار العرب عليها لأول مرة عام(٧٠٣م) كما ذكرنا، وعلى جزيرة كورسيكا عام (٧١٣م) التي استردها شارلمان عام (٧٧٤م)، وإن الفتح العربي لجزيرة سردينيا لم يكن شاملاً ومستقراً وليس لدينا أدلة توضح أن تلك الجزر قد استخدمت قواعد للإغارة على السفن التجارية[٥٠]أما التغلغل الإسلامي في جنوب بلاد الغال لم يستمر سوى أربعين عاماً، ولم يسيطر على كل الساحل الإفرنجي في حوض البحر المتوسط ، بل وتم خسارة العرب في معركة بلاط الشهداء عام (١١٤هـ/ ٧٣٢م) . وبعد مجيء بيبين إلى السلطة أعاد السيطرة على ناربون في عام (٧٥٩م) ، وبيرين يؤكد أن " انتصار بيبين لا يمثل نهاية الحملات العسكرية العربية على البروفانس ، إنما نهاية التوسع الإسلامي في غرب أوربا ، وبعد ذلك نقل شارلمان الحرب إلى شمال شبه جزيرة أيبريا ، وإن لم يحقق نجاحاً ، ولكن العرب لم

أبداً لمدة طويلة كما تعكسه المصادر العربية والبيزنطية والغربية ،لا سيما في حديثها عن الرحلات والحج والتجارة .لقد تحدث الجغرافي بن خرذاذبه (القرن التاسع الميلادي) عن التجار اليهود الرادانية الذين يأتون من جنوب" الفرنجة" إلى "الفرما " بمصر بحراً ، ومن ثم يتابعون رحلتهم إلى السند والهند والصين، ثم يعودون في نفس الطريق " ولربما عدلوا بتجارتهم إلى القسطنطينية فباعوها من الروم، وربما صاروا بها إلى ملك الفرنجة فيبيعونها هناك .. " ويتحدث كذلك عن التجار الروس الذين يحملون " جلود الخز وجلود الثعالب السود والسيوف – ويخرجون من الأندلس أو من الفرنجة فيعبرون إلى السوس الأقصى "المغرب" فيصيرون إلى طنجة ثم إلى أفريقية ثم إلى مصر ....إلخ " عن طريق البحر ، لذلك فإن فرضية انقطاع التجارة يصبح ضعيفاً بصورة جذرية [٥٥].

ولذلك يجب أن لا تحمل القرصنة دوراً كبيراً في عرقلة النشاط التجاري في البحر المتوسط في الفترة موضوع البحث ، لأن تلك الظاهرة لم تكن ظاهرة عربية أو إسلامية بحته في البحر " الكبير " ، فالوندال والبيزنطيون جابوا ذلك البحر وهاجموا السفن التجارية وفي فترات مختلفة،ولكنها شهدت نشاطاً تجارياً رغم ذلك ،وحتى في العصور الحديثة حيث نشاط القرصنة العربية والأوربية،لكن استمرت التجارة البحرية نشطة. فهل هناك عوامل أخرى ربما ساعدت في تقليص النشاط التجاري في حوض البحر المتوسط غير القرصنة البحرية؟ . وهل أخذت مراكز الخلافة الإسلامية وحواضرها تستهلك الكثير من السلع الصينية والهندية ولم تترك إلا الشيء القليل للتصدير؟ !

إن ازدياد عدد السكان في تلك الحواضر والمدن لا بد أن يؤدى إلى التزايد على طلب تلك السلع ، وهذا أدى إلى تزايد التجارة في العالم الإسلامي مع الشرق الأقصى، وإن تلك الرحلات المتزايدة للتجار المسلمين مع موانئ الصين العديدة آنذاك وتناقصها مع الغرب عامة خير مثل يؤيد ذلك. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن مراكز التجارة العالمية قد تحولت إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى بدلاً من البحر

زيت الزيتون... إلخ ، وهذا يشير وبلا شك إلى قدم تلك التجارة التي قد ترجع إلى العصور الرومانية المتأخرة . إن استمرارية تلك التجارة لقرون عديدة يمكن تفسيرها بالمصالح المتبادلة التي تطغى على الاعتبارت الدينية والسياسية التي حاول بيرين تأكيدها في عالم البحر المتوسط بهدف تركيز فكرة العداء بين الحضارتين الإسلامية والغربية [٥٣].

إن مدينة امالفي، وإلى حد ما مدينة البندقية، واجهتا العرب منذ ظهورهم لأول مرة في غرب البحر المتوسط ، ولكن علاقاتهما كانت تعتمد على فكرة العيش المشترك (Vivendi Mondus) مع العرب ، لذلك حافظتا على اتصالاتهما معهم بطريقة أو بأخرى واقتنعتا بقبولهم كشركاء لهم في التجارة ، وإن ذلك التعاون الوثيق الذي بدأ كضرورة تاريخية ، قاد إلى رغبة حقيقية للبحث عن علاقات تجارية وثيقة بسبب الحوافز المادية المربحة إلى حد كبير . كانت النتيجة وجود تفاهم صامت قائم على نوع من العلاقات المتبادلة والمربحة للطرفين بين أولئك الناس الذين كانوا خلال القرون يرتبطون بعلاقات اقتصادية وثقافية متينة, حتى وصلوا إلى تفاهم واحترام بعضهم بصورة جيدة.

وهذا التفاهم الصامت بين ضفتي البحر المتوسط أكدته دراسة D.C.Goitein عن عالم البحر المتوسط كما عكستها أوراق جنيزة القاهرة التي أنهت تلك " الخرافة " التي طالما حاول بيرين ترديدها من أن مجتمعي ذلك البحر المتقاربين عقائدياً يواجه بعضهما الآخر بصورة عدائية ويائسة . إن فترة ما قبل الحروب الصليبية لم تعرف أي تمييز قضائي ولا تقييد للحريات الفردية للتجارة وإن تدفق التجارة من الهند إلى أوربا ومن بيزنطة إلى المغرب العربي كان حراً من أي قيود سواء على الأفراد أو على السلع . إن الصورة التي تقدمها جنيزة القاهرة لعالم البحر المتوسط آنذاك ومنذ مطلع العصور الوسطى العليا بأنه مجتمع حر التجارة (A Free Trade Society) [٥٤].

إذن ، إن التجارة بين ضفتي البحر المتوسط وعبر مضيق صقلية لم تنقطع

للإستهلاك " . إن هذه النصوص تشير بصورة واضحة إلى أسواق الغرب الأوربي واقاليمه سواء المطلة على حوض البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي ،وتدل على أن طرقه كانت معروفة للتجار المسلمين آنذاك ولكنهم لا يحتاجون الإبحار إليها لأنها لا تمدهم بالسلع التي يحتاجها الشرق، وأن الميزان التجاري كان دوماً إلى جانب الشرق[٦٠].

وتحدث المقدسي عن الصلات بين المسلمين والبلغار حيث ذكر وجود سوق في مدينة البلغار تكدس فيه كميات من السلع التجارية مثل فرو السمور والقاقم وفرو الثعالب والأرانب الوحشية وشعر الماعز فضلاً عن الشمع والنشاب وصمغ السمك والعنبر والعسل والصقور والدروع وكذلك العبيد والأرقاء " ، إذ كانت تلك البضائع مطلوبة من المترفين في بلدان الخلافة الإسلامية [٦١].

ويؤكد تلك الصلات التجارية بين الشرق الإسلامي ووسط وشمال أوربا تلك النقود العربية والإسلامية التي عثر عليها في عدد من بلدان شمال أوربا ويعود غالبيتها إلى القرنين الثامن والتاسع الميلاديين ، وهذا يدل بوضوح على ازدهار تلك الصلات التجارية بين تلك الأقاليم [٦٢]. ويضيف هايد أنه " يوجد في تلك الحفريات النقود الأنجلو – ساكسونية ، والألمانية ، والإغريقية مختلطة مع النقود العربية" ، ولذلك لا يجوز الظن أن الشرق لم يكن آنذاك على اتصال بشمال أوربا .فالقطع النقدية الذهبية العربية التي يعود تاريخها إلى القرنين الثامن والتاسع الميلاديين ، وعثورنا عليها في روسيا والبلطيق لدليل مهم على قدم تلك العلاقات [٦٣].

إذن ليس هناك سبب للافتراض بأن العرب هدفوا إلى تحطيم تجارة البحر المتوسط أو حاولوا عمل ذلك بالإغلاق أو بالاحتلال العسكري أو بالقرصنة ، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة وجود تجارة مزدهرة في الدولة الكارولنجية مع الشرق. ويبدو مما تقدم أن التجارة بين الشرق والغرب قد تناقصت باضطراد ربما بسبب الميزان السلبي التجاري الأوربي مع الشرق وهذا أدى بدوره إلى التناقص الطبيعي لتلك العلاقة التجارية.

المتوسط والغرب. حقيقة إن بغداد أصبحت أحد المراكز التجارية الكبيرة في الشرق ، ولكن بقيت القسطنطينية تلعب دوراً تجارياً مهماً أيضاً، كمايجب أن لاننسى دور مصر والأندلس والمغرب العربي الذين ربما أصبحوا الوسطاء ما بين الشرق والغرب[٥٦].

إن أية نظرة سريعة مثلاً إلى كتاب " محاسن التجارة " لأبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي الذي كتبه في أواخر القرن التاسع الميلادي يعكس لنا مدى التقدم التجاري في بلدان الشرق الإسلامي الذي لانجد ما يشابهه في غرب أوربا آنذاك[٥٧]. وتظهر الصورة أكثر وضوحاً عند الجاحظ (ت:٨٦٤ أو ٨٦٩) الذي ذكر تلك الطرق التجارية التي تربط بغداد بالأسواق العالمية في القرن التاسع الميلادي [٥٨]، ونستنتج منها أن الأسواق الشرقية الأسيوية ربما كانت أكثر أهمية وثراء من أسواق أقاليم حوض البحر الأبيض المتوسط آنذاك بالرغم من أن الجاحظ ذكر أن أسواق مصر وأفريقيا تصدر بعض السلع إلى بلدان الخلافة الإسلامية في الشرق ولكن السلع الأكثر أهمية كانت تأتي من الهند والصين. وكذلك لعبت أرمينية دوراً مهماً في نقل السلع ما بين بلدان الخلافة والامبراطورية البيزنطية ، كما لعب الخزر دور الوسيط ما بين تلك الإمبراطورية والبلدان السلافية وغرب أوربا عامة . وبذلك لعبت الامبراطورية البيزنطية دور الوسيط التجاري بين بلدان الشرق الإسلامي ووسط أوربا وإيطاليا وبين الأخيرة مع بقية أقاليم غرب أوربا [٥٩].

أما ابن خرذاذبه في كتابه المسالك والممالك (الفترة ٨٤٦ -٨٦٦م) فقد أكمل ما ذكره الجاحظ فيشير إلى روما وبلغاريا على أنها بلاد السلاف والأفار وإلى البحر المتوسط الذي يسميه "البحر الغربي" الذي من خلاله تتم تجارة " العبيد الفرنجي والسلافي والروماني واللومباردي والفرو. ومن أسفل ذلك البحر بالقرب من أراضي الفرنج يأتي المرجان، ومن البحر الممتد فيما وراء بلاد السلاف الذي تقع على سواحله مدينة تولیا (Tulia) (ويقصد الجزرالبريطانية ، وإيرلندا وإيسلندا) لم تزره أية سفن أو مركب ولا تصدر منه أية مواد إلى [الشرق] . أما بالنسبة إلى المحيط الغربي حيث توجد جزر " الحظ والثراء" لم يتم الإبحار إليها، وأنها لا تمدنا بأية مواد

والتوابل . والنقود الذهبية التي أخذت بالاختفاء تدريجياً من أوربا الغربية حتى عرفت الفترة الكارولنجية اختفائها نهائياً . ويرى أن وثائق بيرين غير كافية وتثير التساؤل وتلفت الانتباه والدهشة . إن أي نظرة لتلك الوثائق المتعلقة "بالاختفاءات الأربع (Four disappearances)" توضح أنها ليست متعاصرة مع فترة الفتح الإسلامي في الأقاليم الرومانية [٦٥]، ولا حتى فيما بينها . والحقيقة إنه ليس من الدقة الحديث عن " اختفاء " تلك السلع وذلك للأسباب الآتية :

١- أن أوراق البردي التي تحدث بيرين عن اختفائها بقيت تنتج في مصر التي فتحت في الفترة(٦٣٩-٦٤١م) ، في حين توقفت الإدارة الميروفنجية عن استخدامها في الأغراض الرسمية منذ عام (٦٩٢م) (أي بعد نصف قرن تقريباً من الفتح الإسلامي لمصر) ، واستمرت القوى المسيحية الأخرى (البابوية مثلاً) في استخدامه لقرون عديدة لاحقة .

٢- إذا توقف سك النقود الذهبية في بلاد الغال في النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي ، فإنه استمر في إيطاليا حتى بداية القرن التاسع. وهو تاريخ ليس مهما للخلافة الإسلامية بقدر ما هو مهم لأوربا. وإن كان هناك استئناف لسك النقد الذهبي أثناء عصر لويس التقي (٨١٤-٨٤٠م) ,بل حافظت تلك النقود الذهبية على أهميتها في أثناء التبادل التجاري في إيطاليا وإنجلترا على الأقل سواء بشكل نقود ذهبية أجنبية ومقلدة أحياناً ، أو حتى على شكل تبر.

٣- أكدت دراسة E.Sabb المذكورة في السطور السابقة استمرارية التبادل التجاري بين الشرق والغرب خلال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين ، ورغم أن دراسته لا تذكر كثيراً عن تجارة التوابل . ولكن بعض الإشارات تحملنا على الاعتقاد باستمرار تجارتها أيضاً آنذاك.

إذن في ضوء هذه المعلومات أصبح من الصعب القبول " بالأطروحة الكارثة " لبيرين (Catastrophic Thesis) على حد قول Lopez ، والقول بأن الفتوحات العربية الإسلامية كانت السبب في التدهور المفاجئ للتجارة الدولية في حوض البحر

ولكن هل حقيقة أن الفترة الكارولنجية في بلاد الغال لم تعرف السلع الشرقية كما يفترض بيرين ؟ وهل اختفى التجار السوريون نهائياً ولم يحل مكانهم أحد ؟ وهل قطعت الطرق البرية والبحرية بين الشرق والغرب ؟ وهل أصبح اقتصاد الدولة الكارولنجية اقتصاداً طبيعياً بصورة عامة ولم تعرف النقود الذهبية أو وسائل أخرى لتدفع قيمة سلعها المستوردة من الشرق ؟! .

لقد برهن الأستاذ E.Sabb في دراسته حول استيراد السلع الشرقية إلى الغرب الأوربي في العصور الوسطى المبكرة على استمرار التجارة بالملابس الحريرية والأرجوانية (Purple) والمطرزة (Brocades) بين الشرق والغرب ، بل إن السلع الشرقية مثل التوابل والعاج والبخور استمرت بالوصول إلى الغرب الأوربي في الفترة ما بين القرنين الثامن والعاشر الميلاديين، وهذه السلع كانت تستورد إما من أقطار الشرق الإسلامي مباشرة أو عن طريق إيطاليا أو عن طريق نهر الدانوب ووسط أوربا ، أو عن طريق الأندلس . وبالمقابل كان جنوب بلاد الغال يصدر العبيد ويحصل على الذهب العربي أو السلع الشرقية . ولذلك فإن ظهور الطرق التجارية البرية في وسط أوربا قد مكن الولايات الألمانية وشرق بلاد الغال من الحصول على الملابس والمنسوجات البيزنطية باستمرار ، بينما حصل جنوب بلاد الغال على السلع الشرقية عن طريق الأندلس وإيطاليا . وهذه التجارة كانت منتظمة ومستمرة، ولما كانت تلك السلع غالية الثمن فإنها كانت بحاجة إلى كميات أكبر من النقد المتداول[٦٤] . بالإضافة الى ذلك فإن أسواق كامبرية الإيطالية كانت تزود بلاد الغال بالمنتجات الشرقية كالتوابل كما تشير إحدى وثائق دير كوريCorie التي كتبت في الفترة (٨٢٢-٩٨٦م) ، وفي إيطاليا كان التجار الإيطاليون يتزودون بمنتجات الشرق مباشرة [٦٥].

أما مؤرخ الاقتصاد الإيطالي L.R.Lopez فقد عالج المسألة من وجهة النظر الشرقية ولا سيما اختفاء السلع الرئيسية الأربع التي قامت عليها التجارة الشرقية مع الغرب آنذاك وهي : أوراق البردي (Papyrus)، والملابس الشرقية الفاخرة .

ليست قصيرة . ولعل هذا يفسر عدم قيام الملوك الوندال والقوط الشرقيين بإيطاليا بسك النقود الذهبية التي تحمل صورهم في حين سك القوط الغربيون واللومبارد في فترات متأخرة (القرن السابع الميلادي) النقود الذهبية عندما تحرروا من سيطرة الإمبراطور الروماني في القسطنطينية وتأثيرها.

أما في الدولة الميروفنجية قام الملك ثيودبير الأول (٥٣٣-٥٤٨م) عندما كان في حالة حرب مع الامبراطور جستينيان (٥٢٧-٥٦٥م) بسك النقود الذهبية التي تحمل صورته واسمه وهذا ما أثار إستغراب المؤرخ البيزنطي بروكوبيوس الذي فسر ذلك على أنه رد فعل لاتخاذ جستينيان لقب " حاكم بلاد الغال (Francicus) . وبعد ثيوديبر لم يجرأ أي ملك ميروفنجي على سك النقود الذهبية. ولا بد من القول إن استعمال النقود الذهبية في الممالك الجرمانية في الغرب اللاتيني كان محدود جداً ؛ لأن حجم التبادل التجاري الداخلي ليس كبيراً ولا يتعمد بالضرورة على النقد، بل على المقايضة ، ولذلك فالنقود النحاسية والفضية كانت تكفي للإيفاء بذلك التبادل[٦٧].

ولا يبدو مستغرباً غأن تكون بعض أنواع الملابس الفاخرة والمجوهرات جزءاً من " الاحتكار الملكي " آنذاك ولاسيما إذا عرفنا أن السلطة في الإمبراطورية الرومانية وكذلك البيزنطية في فتراتها المتأخرة كانت تقوم على شخص الإمبراطور الذي جعل من شخصه " نصف – إله " مقدس حتى في ملابسه ومظهره الخارجي. ولذلك فإن الإمبراطور وبدلاته ومجوهراته تُعدّ رمزاً من رموز السلطة والدولة كما هو اليوم علم الدولة وشعارها وأي عمل ضد الملابس الإمبراطورية والتلاعب بها أوتقليدها يعتبر تهديداً لتلك السلطة الإمبراطورية .

أما في العصور الرومانية المتأخرة فقد أدخلت عبادة الأباطرة الرومان ولذلك أصبحت الملابس الأرجوانية والمطرزة بالذهب والأحجار الكريمة المستعملة في تلك الملابس احتكاراً إمبراطورياً ، كما هو الحال احتكار إصدار النقد الذهبي .وهكذات أصبحت الملابس الأرجوانية "(Purpura imperatoria) وبعض الأحجار الكريمة تستعمل من قبل الامبراطور –الإله " وبعض البابوات فقط ، وبذلك ظهرت الملابس

المتوسط، والتي أدت إلى ثورات اقتصادية واجتماعية داخلية هائلة في أوربا. وبعبارة أخرى ليس هناك تغيرات مفاجئة كنتائج مباشرة للفتوحات الإسلامية في حوض البحر المتوسط. فالتجارة الدولية لم تختف بظهور الإسلام وفتوحاته. و(الاقتصاد المغلق Closed Economy) لم يظهر فجأة في تلك الأقاليم التي لم تخضع للحكم العربي .ولذلك يرى Lopez أن بعض الظواهر الاقتصادية بدأت تبرز وتؤكد نفسها في اقتصاديات العالم الغربي وهذه الظواهر يجب ربطها بالتطورات التي أخذت تسود في العالمين الإسلامي والبيزنطي ، وأن تذبذب التصدير للسلع الشرقية يجب النظر إليه من خلال العالمين العربي والإسلامي كوسيطين ، أو من خلال الغرب الأوربي المستهلك لها [٦٦].

ولنبدأ بتلك السلع وتجارتها التي رأى فيها بيرين وأنصاره أنها ضحية الفتح الإسلامي في حوض البحر المتوسط وإختفاؤها من التجارة البحرية في ذلك البحر وهي : النقود الذهبية، الملابس الفاخرة، ورق البردي. إن هذه السلع تمثل في الواقع احتكاراً للدولة الرومانية وكان بيعها وتجارتها يخضعان لترتيبات وقيود خاصة خلال حكم الإمبراطورية الرومانية، وخلال العصور الوسطى، ولاسيما الذهب والنقود الذهبية (إن وجدت) وحتى الوقت الحاضر؛ لأنها لا تمثل رمزاً من رموز الدولة فحسب وإنما تمثل جانباً من ثرائها وقوة اقتصادها . ولذلك أصبحت النقود احتكاراً عرف في العصور الوسطى بمصطلح (Regale) . بالإضافة إلى ذلك فإن تلك النقود يمكن أن تكون دخلاً إضافياً للدولة أو للسلطة التي تسكها إذا استطاعت تلك الدولة أن تجعل مواطنيها يقبلونها بأسعار أو قيمة أعلى مما فيها من معدن حقيقي. وبعبارة أخرى ، أن تجعلها مقبولة في السوق بقيمة إسمية أكبر من قيمتها الحقيقية .

بعد قيام الممالك الجرمانية في الغرب اللاتيني عندما كان الحكام الجرمان نواباً (قناصل) للإمبراطور الروماني ، سمح لهم هذا الأخير بسك النقود النحاسية والفضية على أن تحمل أسماؤهم وصورهم ، في حين يبقى سك النقد الذهبي من حق الأباطرة الرومان وحدهم . ولذلك بقي هذا التقليد معمولاً به في الغرب اللاتيني لفترة

أما بالنسبة لأوراق البردي وهي السلعة الأكثر أهمية في التجارة الشرقية في حوض البحر المتوسط التي طالما ركز عليها بيرين وأتباعه فإنها خضعت للقيود منذ حكم بطليموس . وخلال الفترة الهيللينية من تاريخ مصر كانت أغلب السلع ذات القيمة الكبيرة " السلع الرأسمالية " تخضع للاحتكار الحكومي . وإن لم يكن ذلك الاحتكار مطلقاً لأن بعض الحقول كانت تزرع مباشرة من قبل وكلاء الحكومة.أما بقية الأفراد المنتجين لأوراق البردي بإمكانهم بيع أحسن الأنواع من ورق البردي إلى القصر الملكي مباشرة. ولذلك كان كتاب الدوائر الحكومية ولا سيما كتاب الضرائب والعدول يستعملون تلك الأوراق بصورة رئيسية.

أما في القرنين الخامس والسادس الميلاديين ونتيجة لفوضى الغزوات الجرمانية ظهرت ظاهرة تزوير الأوراق الرسمية بصورة بارزة مما أجبر السلطات على فرض مجموعة من القيود على استعمال تلك الأنواع الجيدة من ورق البردي وهو النوع المعروف بـ (Royal Papyrus) وهذا يعني أن السيطرة ليست على الإنتاج والتسويق وإنما على تدوين العقود بصورة غير شرعية . ولكي يضمن جستينيان "أصالة" و"صحة" تلك الوثائق أصبح على كتاب العدل استعمال " ترويس " معين أو صيغة محددة تكتب في أعلى كل وثيقة تحمل اسم الإمبراطور أو الحاكم أو القنصل، أو بعض الاحترازات التي وضعتها الدولة لضمان صحة الوثيقة : مثل استعمال الحبر الأرجواني في توقيع الإمبراطور ، أو الختم الذهبي مع صورة رأس الامبراطور أو الحاكم كما هو الحال في النقود الذهبية وهكذا ، في حين استعمل الحبر الفضي والأختام المصنوعة من الطين والقصدير في الوثائق الأقل أهمية . وهكذا ظهر احتكار جديد مرة أخرى الهدف منه المحافظة على المصلحة العامة من خلال ضمان وثائق أصلية وحقيقية، وأن تزوير تلك الوثائق يعتبر جريمة بحق العرش عقوبتها الإعدام ، وأما التزوير في الوثائق غير الملكية فعقوبتها قطع اليد.

كان ورق البردي المادة الوحيدة التي تستعملها البابوية في وثائقها الرسمية حتى نهاية القرن العاشر ، ولم تختف نهائياً حتى عام(١٠٥٧م) .لقد وصلنا المرسوم البابوي الذي أصدره البابا جون السابع عام (٨٧٦م) مدوناً على ورق البردي الذي يحمل البسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) كما كان يستعمل في عهد الخليفة

الاحتفالية " التي تخص الإمبراطور والبابوات وبعض رجالاتهم . وعندما تعرضت الإمبراطورية الرومانية في الغرب إلى التفكك أخذ أباطرة بيزنطة في الدفاع عن احتكارهم " للملابس الاحتفالية" أكثر من محافظتهم على احتكارهم للنقود الذهبية.

والواقع أن مواداً كالحرير الطبيعي والأصباغ الأرجوانية واللؤلؤ وبعض الأحجار الكريمة الأخرى لا يمكن الحصول عليها في الغرب الأوربي بحرية في الفترة موضوع البحث . ولاسيما بعد أن أصبحت الإمبراطورية البيزنطية هي المنتج والمصدر الرئيسي لتلك الملابس. وأن مجرد السيطرة على تصدير هذا النوع من الملابس يكفي لمنع الحكام الجرمان في الغرب الأوربي من ارتدائها . ولذلك فإن تقييد التصدير لهذا النوع من السلع ليس سببه " الاحتكار " الإمبراطوري فقط ، وإنما سببه سياسة الحماية التجارية ؛ لأن بيزنطة لا تريد تصدير الذهب والأحجار الكريمة المستعمله في تلك الملابس وأسرار إنتاجها ، وليس أن الفتح الإسلامي هو الذي منع تلك التجارة من الوصول إلى بلاد الغال وغرب أوربا . ولكن ذلك لا يعني عدم وصول بعض تلك الملابس الفاخرة إلى الغرب الأوربي ، فالأباطرة أنفسهم كانوا يُهدون بعض الحكام ورجال الدين الكبار وبعض الكنائس سواء في الشرق أو في الغرب هدايا عبارة عن ملابس امبراطورية أو مجوهرات ، وإن كانت تلك الهدايا تمثل أحد الأسلحة بيد الأباطرة في تنفيذ سياساتهم أو أهدافهم العامة ، ناهيك أن الجرمان كانوا فخورين أكثر بملابسهم المصنوعة من الفرو التي يحتقرها الرومان.!![٦٨].

أما تدهور استعمال الملابس الشرقية الفاخرة بين الأرستقراطية الفرنجية يعود أصلاً إلى التغير في الأذواق والشكل لتلك الملابس ، في حين لم يغير رجال الكنيسة من شكل ملابسهم التي أمدتنا بالأدلة البارزة باستمرار استعمالها في الفترات اللاحقة ، وإن أي تذبذب نلاحظه في إمدادات تلك الملابس الشرقية الفاخرة ربما كان بسبب التذبذب في كفاءة أو عدم كفاءة أنظمة وتحالفات الدولة البيزنطية مع القوى الأخرى التي تهديها تلك الملابس وأن قيام " الإمبراطورية العربية" لا يرتبط مباشرة بتقليص إمدادات تلك الملابس ، لكن ربما وضع بعض الصعوبات في الحصول عليها.

توجد اثنتان مع دور السك البيزنطية وعدد من مصانع الملابس الفاخرة ، وكل إنتاج ورق البردي . لكن التجارة بقيت كما هي في السابق؛ لأن العرب لم يغيروا في النظم والتقاليد التي لا تتعارض مع الديانة الإسلامية ولا سيما في مسألة الإنتاج.

أما بالنسبة لتذبذب إمدادات التوابل فلا نعرف عنها إلا القليل في الفترة موضوع البحث. إلا أن بعض الوثائق التي ذكرها Sabb ، توضح أن التوابل كانت تصل إلى الغرب الأوربي بين فترة وأخرى وعلى عكس ما يرى بيرين. وحتى أولئك التجار المتخصصون الذين يفترض بيرين أنهم اختفوا ، هناك بعض الأدلة التي ذكرها هايد تشير إلى وجودهم . " ففي القرنين التاسع والعاشر كان هناك تجار يملكون الثروات ويقومون بالرحلات الطويلة وينقلون سلعهم بالسفن التي يملكونها شخصياً ويضاربون بأسعار سلعهم ، ومن أمثلتهم التاجر والحاج الانجليزي Saint-Guilleboix الذي ذهب إلى الشرق في عام (٧٣٠م) ووصل إلى الشام عام (٧٣٤م) بعدما قطع فرنسا وإيطاليا ، وتاجر مدينة Bonn الذي جرد من ممتلكاته الضخمة عام (٨٤٥م) " [٧٢]، ولذلك فإن أي دعوى تفيد أن بلاد الغال فصلت أو انقطعت عن اتصالاتها التجارية مع الشرق في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين لايمكن أن تصمد أمام النقد العلمي. فضلاً عن الأدلة الواقعية والعلمية الكثيرة التي تدحض ذلك .

إن ما شهدته تلك الفترة من ندرة في إمدادات التوابل للغرب الأوربي ، ليس مرده الفتح العربي في حوض البحر المتوسط وإغلاقه بوجه التجارة الشرقية، فربما سببه عدم توفر كميات كبيرة من التوابل بسبب عدم الاستقرار في مناطق الإنتاج في الشرق الأقصى .إن القرن الثامن الميلادى الذي شهد وصول الكارولنجيين إلى السلطة في بلاد الغال هو فترة مشاكل وعدم استقرار لشرق آسيا . فبعد وصول أسرة تانج (Tang Dynasty) إلى ذروة قوتها في القرن السابع أخذت تعاني من أزمات قاسية في القرن التالي وفي عام (٧٥١م) تمكن العرب من إيقاف التوسع الصيني في أواسط آسيا ومهاجمة الأسطول العربي لمدينة كانتون عام (٧٥٨م) . كما

الأموي عبد الملك بن مروان .كما وصلتنا العديد من الرسائل الأسقفية التي تعود إلى نهاية العام (٩٧٧م) مدونة على ورق البردي ، بالإضافة إلى بعض الوثائق الرومانية الخاصة والمدونة على ذلك السورق وتعود إلى نفس الفترة ، وآخر وثيقة من هذا النوع تعود لسنة (٩٩٨م) . أما وثائق مدينة رافنا وهي من المدن الإيطالية البيزنطية فبقيت تعتمد على ورق البردي حتى منتصف القرن العاشر الميلادي . ولذلك يمكن القول : أينما تمت المحافظة على التقاليد والنظم الرومانية في إيطاليا فقد استمرت في استعمال ذلك الورق الذي لم يكن اختفاؤه بسبب الفتح العربي في حوض البحر الأبيض المتوسط كما ذهب بيرين ، وإنما سببه إستعمال الجلود(Parchment) والورق وانتشار استعمالهما في الفترات اللاحقة [٦٩].

وهكذا لم يكن " اختفاء " ورق البردي والنقود الذهبية يرتبط بتدهور التجارة التي تأثرت بالتوسع العربي في البحر المتوسط ، وبذلك لم يبق لأطروحة بيرين أية عناصر لإسنادها. وكما رأينا في دراسة Sabb أن التجارة بالمنسوجات والملابس الفاخرة الشرقية لم تتوقف مع الغرب الأوربي [٧٠]، وفي أسوأ الحالات يمكننا القول: إن تلك التجارة ربما تعرضت لبعض حالات الانكماش ، على الرغم من عدم وجود أدلة إحصائية كافية. وحتى لو افترضنا وجود نوع من ذلك الانكماش ، فهل يرتبط ذلك بالفتح العربي في حوض البحر الأبيض المتوسط فحسب؟!!..

ومن قصيدة ثيودولف لأسقف أورليان المعنونة (Contra Judice) التي كتبها في عام (٧٩٨م) التي أشارت إلى أهمية النقود العربية التي كانت تعطى كرشوة إلى قضاة الفرنجة ،وبذلك فهي كانت معروفة آنذاك ، كما تحدثت تلك القصيدة عن الأحجار الكريمة الشرقية(Oriental Gems) ، وعن الطليسانات المزركشة وحتى أنواع الجلود القرطبية ،وهذا يشير بوضوح إلى وجود نوع من التجارة الجارية بين جنوب بلاد الغال وأسبانيا وحتى مع المغرب العربي على الأقل [٧١].

إن ظهور العرب كإحدى القوى الكبرى في حوض المتوسط لم يؤد إلى ثورة في نظم الاحتكار آنذاك . حقيقة أن الفتح العربي قد سيطر على بلاد الشام حيث كانت

التي تحَمّلُ الإسلام مسؤولية تدهور وحدة حوض البحر المتوسط الحضارية التي كانت سائدة في العصور الرومانية لا يمكن قبولهابوجه من الوجوه المقبولة. إذ يذكر بيرين- مثلاً- في خلاصة دراسته :

" ومع الإسلام ظهر عالم جديد على سواحل حوض البحر الأبيض المتوسط الذي عرف في السابق بربطه للحضارة الرومانية. هنالك تحطم كامل لتلك الوحدة واستمر حتى أيامنا الحاضرة. وبذلك وجدت حضارتان مختلفتان ومتعاديتان على سواحل ذلك البحر ... الذي كان مركز المسيحية ، أصبح الآن يُمثل حدودها فقط . لقد تمزقت وحدة ذلك البحر .." .

٢- الملاحظ أن بيرين في أستنتاجه خلط الحقائق التاريخية بهدف تضليل القارئ الأوربي وترسيخ تلك الصورة السلبية التي يحملها حول الإسلام. فما هي " الوحدة " التي يقصدها بيرين ؟ هل الوحدة السياسية ، أم الاقتصادية ، أم الدينية؟. وهل كانت هناك " وحدة " فعلاً لذلك الحوض خلال الفترة الرومانية؟!. ولذلك نرى :

أ- أن الوندال (الجرمان) وليس المسلمون قد حطموا وحدة ذلك البحر الاقتصادية والسياسية والدينية بعد سيطرتهم على الشمال الأفريقي الروماني ، ومن ثم الإغارة على روما نفسها لمرات عديدة .ثم ألم يكن إقامة الوندال لدولتهم " الأريوسية " وموقفهم المتزمت من الكنيسة " الرومانية تحطيماً للوحدة الدينية لذلك البحر؟! فلماذا يحمل الإسلام وتوسعه في ذلك البحر تصدع تلك الوحدة، إن وجدت ؟! . ولماذا لا تذكر الحملات العسكرية للامبراطور البيزنطي جستينيان(٥٢٧-٥٦٥م) على الوندال وجنوب شبه جزيرة أيبريا ، وإيطاليا لإعادة "وحدة" ذلك البحر ولكن تحت سلطته. ألم يكن ذلك تدميراً " للسلام التجاري " هناك ؟! .

ب- ولماذا لا يحمل بيرين الإمبراطورية البيزنطية مسؤولية تحطم " وحدة " ذلك البحر؟.هل لأنها كانت شرقية " يونانية" الحضارة، وأرثوذكسية

شهد شمال شرق الصين ثورة مستمرة في عام(٨٧٥م) استمرت لتسع سنوات تترتب عليها تحول كامل ليس في الوضع الداخلي للبلد فحسب،وإنما في علاقاته الخارجية ، مما أدى إلى انتقال التجار العرب إلى الإقامة في مرفأ كلخ في شبه جزيرة مالقا.

ويبدو أن الهند كانت تمر بأزمة بعد هزيمة البوذية وانتصار إقطاع راج بوت(Rajput Feudalism). وبينما كان العرب يفتحون بلاد السند في عام (٧١٢م) كانت هندستان تمر بمرحلة التفكك إلى دويلات صغيرة [٧٣].

إن تجارة التوابل ليست تجارة عربية ، وإنما لعب العرب دور الوسيط فيها، وإن أية دراسة منصفة يجب أن تنظر إلى تلك التجارة بميزان التوازن بين مناطق الإنتاج في الشرق الأقصى ، (ولربما حتى أفريقيا) من جهة ، وبين مناطق الاستهلاك في العالم العربي وغرب أوربا من جهة أخرى .

وهكذا فإن أطروحة بيرين أصبحت مرفوضة أساساً اليوم لدى المتخصصين في العصور الوسطى بين " الغربيين " و " الشرقيين " على حد سواء . وحتى نقطة انطلاقها التي تؤكد إغلاق البحر المتوسط كنتيجة للتوسع العربي لم يبرهن عليها. إن خطأ بيرين يكمن في أنه إعتبر حالة الحرب في مجتمع العصور الوسطى تؤدي تلقائياً إلى شلل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الدولية آنذاك ، كما هي الحالة في الحروب الشمولية الحديثة. (ولا سيما أن بيرين قد عانى من تجربة الحرب العالمية الأولى) . لكن هذه المقارنة تبدو غير صحيحة في ضوء نصوص العصور الوسطى. وعلى الرغم من فترات الأزمات العسكرية في حوض البحر المتوسط ، نجد أن العلاقات الاقتصادية والثقافية استمرت دون انقطاع وهذه الحالة برهنت عليها الحروب الصليبية لاحقاً.

وأخيراً ، يمكننا إستنتاج مايأتي :

١- ليس هنالك أدلة قاطعة تبرهن على أن العرب هدفوا وفق سياسة مدروسة الى إغلاق حوض البحر المتوسط بوجه التجارة الشرقية المتوجهة إلى غرب أوربا سواء في القرنين السابع أو الثامن الميلاديين ، وإن أطروحة بيرين الشهيرة

لعدد من العوامل المتشابكة داخلية إلى حد كبير . لقد لفت بيرين الانتباه إلى النتائج الاقتصادية للتوسع الإسلامي عامة على الرغم من مبالغته في أهميتها على أوربا. إن ظهور الإسلام لم يحدد مصير شارلمان على ما اعتقد بيرين لأن حضارة أوربا ونظمها في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين لم تكن لتختلف كثيراً لو لم يحدث التوسع الإسلامي .

والحقيقة الأساسية في تاريخ العصور الوسطى كما يراها كانتور هي أن أوربا قد اتجهت إلى الاكتفاء الذاتي بعد أن فشل جستينان (٥٢٧-٥٦٥م) في إعادة توطيد وبناء الإمبراطورية الرومانية من جديد وأن أوربا الغربية هي التي حسمت مصير الحضارة الغربية بنفسها بما انتجت من نظم ومؤسسات [٧٤]. ، وذلك فصل آخر من فصول تاريخ أوربا الوسيط .

العقيدة؟!!.

٣- ثم من قال إن ظهور الإسلام وانتشاره على سواحل حوض البحر المتوسط أدى إلى قيام حضارتين متعاديتين ؟! . إن بيرين يفترض أن كل سكان الساحل الجنوبي لذلك البحر كانوا يدينون بالمسيحية وحولهم "الغزاة" المسلمون إلى ديانتهم الجديدة. وهذا غير صحيح ، إذ كانت نسبة كبيرة من سكان تلك السواحل لا تدين بالمسيحية وحتى بعد زوال دولة الوندال الأريوسية على يد بيزنطة الأرثودكسية . إن موقف الإسلام المتسامح مع أهل الكتاب واضح وجلي ولا نريد الخوض فيه هنا . وهل نسي بيرين تلك العلاقات العباسية – الكارولنجية(مهما قيل عنها) ، والعلاقات البيزنطية مع الأمويين في الأندلس ؟ .ألم تكن تلك العلاقات قائمة على المصالح المتبادلة وفق قاعدة عدو عدوي صديقي؟!.

إن الإسلام ليس معادياً للمسيحية ، ولربما كان منافساً لها. وإن التعايش الإسلامي المسيحي من خلال العلاقات التجارية كان واضحاً آنذاك ومفيداً لكلا الطرفين . وإن الإسلام كثقافة وحضارة له مساحات مشتركة مع ثقافة الشرق الهيللينى ، والحضارة البيزنطية أكثر من التقائه مع " رومانيا " بيرين . فالجرمان لم يتمكنوا من تقديم بديل حضاري للحضارة الرومانية التي أهملوا بعض حقولها، وعلى العكس من العرب الذين لم يحافظوا على ما ورثوه فقط، بل وخلقوا حضارة منه لم يعرفها العالم في العصر الوسيط لقرون عديدة ، وحتى لم تكن مشابهة على الأقل في جوانبها الفكرية والروحية لأية حضارة حتى وقتنا الحاضر، ولأنها تطور منطقي للأنماط الحضارية التي سبقتها والتي امتزجت بأبداعات الفكر العربي –الإسلامي .

٤- إن تفسيرات بيرين ودوبتش لتدهور " حضارة " الغرب الأوربي في الفترة الكارولنجية بالعوامل الاقتصادية فقط تبدو غير كافية، لأن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً مساعداً أحياناً ، ولربما تمثل أوجهاً لأحداث التاريخ الكبرى وليس بالضرورة أسبابها الرئيسية . إن تدهور الغرب في هذه الفترة كان نتيجة

عن ذلك الكتاب "بأنها أجمل وأعمق " ماألف بيرين في تاريخ العصور الوسطى".

في حين اعتمد على بيرين الكثير من الباحثين الذين اعتبروا دراسته هذه من أبرز الدراسات الاقتصادية في تاريخ العصور الوسطى رغم بطلانها. انظر مثلا :آ.آشتور ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الاوسط في العصور الوسطى ، (دمشق ، ١٩٨٥) ، ص، ١٢٦.

Krueger, H.C."The wares of Exchange in The Genaose–African Traffic of Twelfth Century ", Speculum, No. 12, (1937), pp.57-71.

Painter , S. History of the Middle Ages , (London , 1979) ,P.221 .

(٩) عن دور التجار الشرقيين في تجارة حوض البحر المتوسط في أواخر عصر الإمبراطورية الرومانية ، هناك دراستان شاملتان هما :

Bre'hie
cement du moyen age", in Byzantian Ztschr . No. 1,12, (1903), pp .75 and ff.

Jalabert , L. "Les Colonies Chretiennes en occident de Ve au VIII e Siecle , in Revue de L`Orient Chretien, No. 1(1904), PP.115 and ff.

وعن المناقشات التي أوردها بيرين بشأن هؤلاء التجار ، انظر :

Pirenne, p. 80.

(10) Baynes, N.H.," M. Pirenne and the Unity of the Mediterranean World " Journal of Roman Studies, No.19(1929), P .224-235.

(11) Riising, Anne, " The Fate of H. Pirenne These on the Consequences of Islamic Expansion",Classice et Mediaevalia, No. 8 (1952) ,P.90.

(12) Lambrecht, P. "L`Commerce des Syriens en Guale du haut empire a a L`Epoque Merovingienne", L`antiquite Classique, No. 6 (1937), P.58.

(13) Iorga, N. "Points de Vue sur L`histoire du Commerce de L`orient au Moyen Age, (Paris,1924),P.65.

(14) Baynes, N.H., Op. Cit., P.56.

(15) Vercauteren,F. "La vie economique dans les villes de la Gaule merovingienne " Actes du premier congres des histoire frances. (Paris,1928).

الهوامش :

(١) بدأت الأفكار الاولى لهذه الاطروحة عند بيرين في عام ١٩٢٢ في مقالة قصيرة تحمل عنوان "محمد وشارلمان" نشرها في العدد الأول بمجلة Revue belge de Philologie et d`Histoire. ثم كتب عدة بحوث جمعها لاحقا في كتابه Mohammed and chavlemagnet الذي اصدره في عام ١٩٣٩ في لندن .

من هذه البحوث:

- " Merovingiens et Carolingiens " Revue belge de Plilologie et D`Histoire , No. 2(1923).
- "Le commerce du papyurs dans la Gaul merovingianne" Comptes rendus de L`Academie de Insecriptions et Belle Lettre, Paris,(1928).
- "L`instruction de Marchands au Moyen Ag?" Annale economique et sociale , I (1929) .

(2) Bowrn , Peter , "Mohammed and Charlemagne by Henri Pirenne ",Daedalus (winter , 1974) , p 25.

(3) Lopez , R ." Mohammed and Charlemagne : A Revision", Speculum ,No.18 (1943) , p. 15.

(٤) هذه الاراء هي خلاصة لما ذكره بيرين في الفصل الأول من كتابه المعنون : " استمرارية حضارة البحر المتوسط في الغرب اللاتيني بعد الغزو الجرماني " ص ١٧-٥٧ .

Pirenne , H. Op. Cit., P. 17 –57 .

(5) Pirenne , H. Op .Cit . P . 143 and Passim

(6) Ibid , P. 152 and Passim .

(7) Ibid , P. 186 and Passim .

(٨) انظر مثلا . ماذكره الدكتور حسين مؤنس في كتابه " التاريخ والمؤرخون"، (القاهرة. ١٩٤٨) ، ص١٥٩-١٦٠ .لم يتحدث عن نظرية بيرين وكتابه محمد وشارلمان ، وبالرغم من ذكره لسيرة بيرين ومنهجه في "التاريخ الكلي ،إلا أنه وصف دراسته

(26) Pirenne , H. Op . Cit., P . 115

(27) Dennett,D.C. Op. Cit., P.99.

(28) Lopez,R.S.," Medieval European Trade with Far East". Journal of Economic History,No.3(1943),P. 115 and ff.

(29) Miskimin, H.A., " Two Reforms of Charlemagne ?. Weight and Measures in the Middle Ages", in Cash,Credit and Crisis in Europe, 1300-1600,(London,1989),P.50.

(30) Riising, Anne, Op. Cit., P.97.

(31) Lopez,R.S, Op. Cit., P.30.

(32) Ibid, P.32.

(33) Riising,Anne, Op. Cit., p.114.

(34) Jackson, A., "The Making of Spain ,(California,1976), P.14.

(35) Riising, Anne, Op. Cit., P. 112.

(36) Bloch, M., Op. Cit. P.25.

(٣٧) لقد نشر موريس لومبار آراؤه الأولى فيما يتعلق بالذهب في البلاد الإسلامية في مقالته :

L`Or Musulman du VIII-XI Siecle:Les Bases Monetaires d`un Suprematie E conomique", Annales, No.2 (1937),p.120.

ثم أعاد نشر تلك الآراء في كتابه : الإسلام في مجده الأول من القرن الثاني إلى القرن الخامس الهجري(٨-١١م)، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي (بيروت المغرب ، ١٩٧٨).

أما S.Bolin فقد درس توفر معدن الفضة في العالم الإسلامي . انظر:

Anne Riising , Op. Cit., P. 115.

(38) Edward, J., The Origines of France:From Clovis to the Capetians 500-1000, (Hong Kong,1982),P.138.

(39) Mitteis, H. The State in the Middle Ages.(Amesterdam, 1975) , P.50.

(40) Collins,S., Early Medieval Europe.300-1000,(New York, 1999), P.169.